# بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

# شبكة المعلومات الجامعية

# التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

# جامعة عين شمس

# التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

# قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

# يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

***MONA MAGHRABY***

# امكانيات الاكتفاء الذاتى من الفول البلدى

رسالة مقدمة من

**رحاب خيرى محمد عبد الدايم**

بكالوريوس تجارة (شعبة محاسبة)، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2002

**كجزء من متطلبات الحصول علي**
**درجة الماجستيرفى العلوم الزراعية**
**(اقتصاد زراعى)**

**قســـم الاقتصاد الزراعى**
**كليـــــــة الزراعـــة**
**جامعة عين شمس**

**2020**

**صفحة الموافقة على الرسالة**

# امكانيات الاكتفاء الذاتى من الفول البلدى

رسالة مقدمة من


**رحاب خيرى محمد عبد الدايم**

بكالوريوس تجارة (شعبة محاسبة)، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2002


**كجزء من متطلبات الحصول على**
**درجة الماجستير فى العلوم الزراعية**
**(اقتصاد زراعى)**

**وقد تمت مناقشة الرسالة و الموافقة عليها**

**اللجنـــــة**

**د. حامد عبد الشافى هدهد .....**
أستاذ الإقتصاد الزراعى المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

**د. سهام عبد العزيز مروان .....**
أستاذ الإقتصاد الزراعى المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

**د. محمد صلاح عبد السلام قنديل .....**
أستاذ الإقتصاد الزراعى المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

**د. محمد بدير العراقى .....**
أستاذ الإقتصاد الزراعى المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

**تاريخ المناقشة :** 10/ 2 / 2020

**جامعة عين شمس**

**كلية الزراعة**

**رسالة ماجستير**

**إسم الطالب : رحاب خيرى محمد عبد الدايم**
**عنوان الرسالة : امكانيات الاكتفاء الذاتى من الفول البلدى**
**إسم الدرجة : ماجستيرفى العلوم الزراعية (اقتصاد الزراعى).**

**لجنة الإشراف**

**د. محمد بدير العراقى**
أستاذ الإقتصاد الزراعى المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، (المشرف الرئيسي).

**د.محمد صلاح عبد السلام قنديل**
أستاذ الإقتصاد الزراعى المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس

**د. محمد عبد الخالق أحمد الصاوى**
رئيس بحوث، قسم الإقتصاد الزراعى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

**تاريخ التسجيل:**/2014/10

**الدراسات العليا**

**ختم الإجازة** **أجيزت الرسالة بتاريخ**

/ / 2020

**موافقة مجلس الكلية** **موافقة مجلس الجامعة**

/ / 2020 / / 2020

## المستخلص

**رحاب خيرى محمد: امكانيات الاكتفاء الذاتى من الفول البلدى، رسالة ماجستير غير منشورة،قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2020**

تعتبر محاصيل البقوليات من أهم المحاصيل الزراعية فى مصر، حيث تدخل فى غذاء معظم سكان المجتمع نظراً لإرتفاع قيمتها الغذائية وإحتوائها على نسبة عالية من البروتين والذى يعد سعره منخفضاً مقارنة بأسعار البروتين من المنتجات الحيوانية ، بالإضافة إلى أهميتها فى زيادة خصوبة التربة الزراعية من خلال قدرتها العالية على تثبيت الآزوت الجوى بالتربة ومن ثم يستفيد المحصول التالى المنزرع بعد الفول البلدى ، ويعتبر محصول الفول البلدى المحصول البقولى الأول فى مصر من حيث المساحة المزروعة والإنتاج الكلى والإستهلاك حيث تستخدم بذوره الخضراء والجافة فى تغذية الإنسان ، كما يستخدم قشر الفول البلدى وناتجه الثانوى المعروف (بتبن الفول) كأعلاف لتغذية الماشية والدواجن .

ورغم الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لمحصول الفول البلدى فى مصر إلا أن الإنتاج المحلى منه لايفى بمتطلبات الإستهلاك ، حيث أنخفضت المساحة المزروعة من هذا المحصول الهام خلال الفترة (1990– 2015) من نحو 344,6 ألف فدان عام 1990 إلى نحو81,9 ألف فدان عام 2015 بنسبة إنخفاض بلغت حوالى 76 % من المساحة المزروعة عام 1990 ، ومن هنا ظهرت مشكلة هذه الدراسة وهى وجود فجوة غذائية بين ما ينتج وما يستهلك من هذا المحصول، وخاصة فى ظل التزايد المضطرد فى أعداد السكان الذى أدى إلى تزايد كمية الواردات للوفاء بمتطلبات الإستهلاك القومى ، وأرتفعت كمية الورادات من الفول البلدى من نحو 73 ألف طن عام 2000 إلى نحو 650,79 ألف طن عام 2016 بنسبة زيادة بلغت حوالى891 % ، وبلغت قيمة واردتها 2.2 مليارجنيه عام 2015. وتناولت الرسالة دراسة الفجوة الغذائية من الفول البلدى وكيفية تقليصها من خلال دراسة تطور الإنتاج والإنتاجية والمساحة والإستهلاك وتكاليف الإنتاج وصافى العائد ، والأهمية النسبية لبنود تكاليف الإنتاج وتقدير دالات الإنتاج ودراسة كفاءة إستخدام الموارد الزراعية ، ودراسة أهم العوامل المؤثرة على دالة إستجابة عرض الفول البلدى .

**ومن أهم توصيات الدراسة :**

1- إتباع دورة زراعية خماسية فى مناطق إنتاج الفول البلدى وذلك لتجنب إنخفاض الإنتاج بسبب الهالوك .

2- زراعة مساحات إضافية من الفول البلدى بالأراضى الجديدة .



**الكلمات المفتاحية:** الفول البلدى، دوال الإنتاج، الفجوة الغذائية، الإنتاج والإستهلاك

## مقدمة

تعتمد إستراتيجية التنمية للقطاع الزراعى فى مصرعلى محورين رئيسين، أولهما محور التوسع الأفقى أى الزيادة المستمرة للرقعة المزروعة بإستصلاح المزيد من الأراضى ، وهذا المحور يواجه العديد من التحديات والمصاعب لما يتطلبه من إستثمارات ضخمة تحتاج إلى رأس مال كبير ووقت طويل ، ولذا كان من الضرورى الإهتمام بالمحور الثانى وهو التوسع الرأسى والذى يتمثل فى رفع إنتاجية وحدة الموارد الزراعية المتاحة وبصفة خاصة مورد الأرض الزراعية ، ويعتمد ذلك على إمكانية تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية التى تُحدث زيادة فى الإنتاجية الفدانية للعديد من المحاصيل، وبصفة خاصة المحاصيل الإستراتيجية والتى تأتى المحاصيل الغذائية فى مقدمتها حيث تسعى الدولة جاهدة إلى النهوض بالطاقة الإنتاجية منها لتقليص حجم الفجوة الغذائية وتقليل الإعتماد على إستيراد تلك المحاصيل ومن أهم تلك المحاصيل محصول الفول البلدى والتى بلغت واردات مصر نحو 277 ألف طن عام 2015 تقدر قيمتها بحوالى 2153مليون جنيه[1] .

وتعتبر محاصيل البقوليات من أهم المحاصيل الزراعية فى مصر، حيث تدخل فى غذاء معظم سكان المجتمع نظراً لإرتفاع قيمتها الغذائية وإحتوائها على نسبة عالية من البروتين والذى يعد سعره منخفضاً مقارنة بأسعار البروتين من المنتجات الحيوانية ، هذا بالإضافة إلى أهميتها فى زيادة خصوبة التربة الزراعية من خلال قدرتها العالية على تثبيت الآزوت الجوى بالتربة ، كما يعتبر محصول الفول البلدى المحصول البقولى الأول فى مصرمن حيث المساحة المزروعة والإنتاج الكلى والإستهلاك حيث تستخدم بذوره الخضراء والجافة فى تغذية الإنسان نظراً لإحتوائه على نسبة مرتفعة من البروتين تصل إلى 30 % والكربوهيدرات إلى 58 % بالإضافة إلى إحتوائه على فيتامين أ ، ب ، ج ، وتميزة بإرتفاع البوتاسيوم والحديد والكالسيوم، كما يستخدم قشر الفول البلدى وناتجة الثانوى المعروف بتبن الفول كأعلاف لتغذية الماشية والدواجن ، بالإضافة إلى دورة فى تحسين خواص التربة وخصوبتها عن طريق زيادة الآزوت الجوى بالتربة فيستفيد المحصول التالى المنزرع بعد الفول البلدى[2] .

---

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى،قطاع الشؤون الاقتصادية. نشرة المحاصيل الزراعية،أعداد مختلفة.

[2] شريهان أحمد محمد ، صلاح على صالح ، سوزان عبد المجيد أبو المجد ، رامى أحمد عبد الحفيظ ( دكاترة )، محددات أربحية محصول الفول البلدى فى مصر ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى – المجلد السادس والعشرون – العدد الثانى – يونيو – 2016 .

**مشكلة الدراسة :** رغم الإهمية الإقتصادية والإجتماعية لمحصول الفول البلدى فى مصرإلا أن الإنتاج المحلى منه لايفى بمتطلبات الإستهلاك المحلى ، حيث أنخفضت المساحة المزروعة من هذا المحصول الإستراتيجى خلال الفترة (1990– 2015) من نحو 344.6 ألف فدان عام 1990 إلى نحو81.9ألف فدان عام 2015 بنسبة إنخفاض بلغت حوالى76 % من المساحة المزروعة عام 1990[1] ، الأمر الذى أدى إلى وجود فجوة غذائية بين ما ينتج وما يستهلك من هذا المحصول ، وخاصة فى ظل التزايد المضطرد فى أعداد السكان الأمر الذى أدى إلى تزايد كمية الواردات للوفاء بمتطلبات الإستهلاك القومى ، حيث أرتفعت مقدار الورادات من كمية الفول البلدى من نحو 73 ألف طن من عام 2000 إلى نحو 650.79 ألف طن عام 2016 بنسبة زيادة بلغت حوالى891 % ، وبلغت قيمة واردتها بنحو 2153 مليون جنيه عام 2015 [2] .

**الهدف من الدراسة :**

معرفة الأسباب التى أدت إلى إنخفاض المساحة المزروعة من الفول البلدى وكيفية العمل على زيادتها ، حتى يمكن تقليل مقدار الفجوة الغذائية وما يصاحب ذلك من تحقيق نسبة أعلى من الإكتفاء الذاتى من خلال الأهداف الفرعية التالية :

1- دراسة تطور الإنتاج والإنتاجية والمساحة المزروعة بالفول البلدى فى مصر .
2- دراسة تطور الإستهلاك ومتوسط نصيب الفرد والفجوة الغذائية من الفول البلدى.
3- تطور تكاليف الإنتاج وصافى العائد وأسعار الفول البلدى فى مصر والأهمية النسبية لبنود تكاليف الإنتاج .
4- تقدير دالات الإنتاج لمحصول الفول البلدى .
5- دراسة كفاءة إستخدام الموارد الزراعية المستخدمة فى إنتاج الفول البلدى .
6- دراسة أهم العوامل المؤثرة على داله إستجابة عرض الفول البلدى فى مصر .
7- إقتراح السياسات الإقتصادية المحفزه للإكتفاء الذاتى من الفول البلدى .

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الإقتصادية ، نشرة المحاصيل الزراعية ، أعداد مختلفة

[2] صفية عمر( دكتور) ،منى محمود محمد مكاوى (باحث) ، دراسة إقتصادية لمحصول الفول البلدى فى جمهورية مصر العربية . معهد بحوث الإقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى– المجلد السادس والعشرون – العدد الثالث سبتمبر 2016 .

**الطريقة البحثية ومصادر البيانات :**

إعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائى الوصفى والكمى للمتغيرات الإقتصادية موضع الدراسة. حيث تم تقدير متوسط التكاليف والعائد لإنتاج الفول البلدى كما تم إستخدام الإنحدار البسيط لتقدير الإتجاه العام لتطور متغيرات الدراسة ، وتم إستخدام الإنحدار المتعدد لتقدير دالات الإنتاج لمحصول الفول البلدى . ولتحديد أهم العوامل المؤثرة على إستجابة العرض للمحصول تم إستخدام عدة نماذج ( نيرلوف ، سولو ، نموذج الإبطاء الهندسى) ، وقد إعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات الثانوية المنشورة لقطاع الشؤون الإقتصادية بوزارة الزراعة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والبيانات الخاصة بمديريات الزراعة بمحافظة البحيرة وكفر الشيخ ، أما المصدر الثانى للبيانات فقد تمثل فى البيانات الأولية التى تم الحصول عليها من عينة ميدانية من مزارعى الفول البلدى بمحافظة البحيرة وكفر الشيخ عام 2017 .

# الباب الأول
# الإستعراض المرجعى

## تمهيد :

يتناول هذا الجزء من الدراسة إستعراضاً لإهم الدراسات والأبحاث الإقتصادية المتعلقة بمحصول الفول البلدى التى تم إجرأها بمختلف الجهات البحثية والعلمية فى مصر ، وقد تم ترتيب هذه الدراسات والأبحاث ترتيب زمنياً من الأقدم إلى الأحدث .

توضح دراسة "عبد العظيم"[1] عن إقتصاديات إنتاج محصول الفول البلدى فى محافظتي قنا وأسوان حيث إستهدفت الدراسة التعرف على أهم المشاكل الإنتاجية التى تواجه مزارعى محصولى الفول البلدى فى محافظتى قنا وأسوان من ناحية والتعرف على كفاءه إستخدام الموارد المتاحة فى إنتاج تلك الزروع من ناحية أخرى . وبالتالى معرفة مدى قرب أو إنحراف الموارد المستخدمة عن الإستخدام الأمثل حتى يمكن إعادة توجيه الموارد الزراعية الفردية والقومية المتاحة بما يكفل الحصول على المستوى الإنتاجى الأمثل أى المستوى الذى يعمل على تدنية متوسط تكلفة الوحدة الانتاجية ، ومن ثم الانتقال الى المقدار من الانتاج الذى يعظم الربح .

وأوضحت الدراسة أن الإنتاج الكلى من الفول البلدى فى مصر بصفة عامة وفى محافظة قنا وأسوان بصفة خاصة تميزبالإتجاه العام نحو الإنخفاض،كما تبين من النتائج إن إجمالى المساحة المزروعة بالفول البلدى على مستوى الجمهورية قد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل سنوى بلغ نحو 4 ألاف فدان خلال الفترة (1970 – 1981) أما بالنسبة لمتوسط الغلة الفدانية للمحصول فقد لوحظ أنها أخذت هى الأخرى إتجاهاً عاماً متناقصاً بمتوسط سنوى بلغ نحو 0.03 أردب للفدان .

وفى دراسة "محمد" [2]عن العوامل المؤثرة على إنتاج المحاصيل الحقلية الرئيسية بمحافظة الدقهلية وأوضحت نتائج الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً على الإنتاج الكلى لمحصول الفول البلدى هى المساحة المزروعة ، كما أوضحت النتائج أنه يوجد فروق معنوية إحصائياً بين التغيرات والتطورات الحادثة فى

---

[1] عبد العظيم محمد عبد العظيم ،**دراسة تحليلية لإقتصاديات إنتاج محصولى الفول البلدى والعدس بمحافظتى قنا وأسوان** ،رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ،كلية الزراعة جامعة أسيوط ، 1984.

[2] عبد المنعم مرسى محمد ( دكتور ) ، **دراسة إقتصادية للعوامل المؤثرة على إنتاج المحاصيل الحقلية الرئيسة بمحافظة الدقهلية** ،المؤتمر الثانى للإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ،قسم الإقتصاد الزراعى،كلية الزراعة،جامعة المنصورة ، 1989.

الإنتاج والتكاليف الإنتاجية لمحصولى الفول البلدى خلال الفترة (1972 – 1986) وان زيادة التكاليف لا ترجع إلى زيادة الإنتاج وإنما نتيجة لتأثير عوامل خارجية أخرى مثل إرتفاع المستوى العام للأسعار وخاصة مستلزمات الإنتاج وأرتفاع أجور العمال ، كما أوضحت النتائج أن التطور فى الأسعار المزرعية لم تكن متناسبة مع التطور فى التكاليف الإنتاجية لمحصول الفول البلدى أى ان تأثير التكاليف الإنتاجية على الأسعار المزرعية لم يتحقق خلال فترة الدراسة وهذا يعنى عدم تأثير التغير فى التكاليف الإنتاجية على التغير فى الأسعار المزرعية بنفس الدرجة .

وفى دراسة "صالح" [1] عن الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية لمحصول الفول البلدى فى مصر وتبين أنه عند مقارنة صافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى مع غيرة من المحاصيل المنافسة وهى القمح والعدس والبصل وجد أن متوسط صافى العائد للفدان من تلك المحاصيل يزيد بنسبة أعلى عن متوسط الزيادة التى طرأت على الأسعار المزرعية لتلك المحاصيل ، الأمر الذى يتطلب أهمية العمل على زيادة السعر المزرعى وخفض تكاليف الإنتاج كما يجب العمل على إعادة النظر فى توزيع المساحات المزروعة من محصول الفول البلدى فى المحافظات المنتجة له بما يتلائم مع جدارتها الإنتاجية .

وفى دراسة "أحمد" [2]عن إقتصاديات إنتاج الفول البلدى فى مصر من خلال دراسة حالة بمحافظة المنيا ، وتبين من هذه الدراسة أن متوسط المساحة المزروعة من محصول الفول البلدى فى محافظة المنيا خلال فترة الدراسة (1980- 1990) بلغت نحو 74 ألف فدان ، تنتج حوالى 5601.27 ألف أردب ، كما أوضحت الدراسة أن التكاليف الثابتة لمحصول الفول البلدى فى محافظة المنيا والمتمثلة فى إيجار الأرض قد بلغ نحو 45 جنيه للفدان عام 1980 وبلغ حوالى 107 جنيهاً عام 1990 بزيادة قدرها 62 جنيهاً وبنسبة زيادة تمثل حوالى 135.7% ، كما بلغت الزيادة فى التكاليف المتغيرة عام 1990 نحو 259.1 جنيه بنسبة تمثل نحو 332.7 % للفدان عن عام 1980 وإيضاً وجدت زيادة فى التكاليف الكلية بلغت نحو 33.1 جنيهاً تمثل نحو 293.3 % للفدان مقارنة بعام 1980 .

وبدراسة العائد الفدانى من الفول البلدى خلال فترة الدراسة وجد أن هناك تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض حيث بلغ نحو 197 جنيه عام 1980وإرتفع إلى

---

[1] صلاح على صالح ( دكتور ) ،**دراسة تحليلية للكفاءة الإنتاجية والإقتصادية لمحصول الفول البلدى فى ج. م. ع.** مجلة أسيوط للعلوم الزراعية . 1991

[2] خاطر محمد خاطر أحمد . **إقتصاديات إنتاج الفول البلدى فى ج . م . ع مع دراسة خاصة لمحافظة المنيا**. ،رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ،جامعة المنيا . ، 1993 .

1029 جنيه عام 1990 بزيادة قدرت نحو 871 جنيه تمثل حوالى 554.7 % من عام 1980.

ويعتبر معدل نمو الإنتاج من الفول ثابت خلال الفترتين ، وقد يرجع ذلك إلى منافسة الفول المستورد مع الفول المنتج محلياً حيث أن أسعار الفول المستورد كانت أقل من أسعار الفول البلدى المنتج محلياً فى معظم السنوات.

وفى دراسة " كريمة محمد "[1] عن تحليل إقتصاديات محصول الفول البلدى فى ضوء التحرر الإقتصادى حيث إستهدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على إنتاج وإستهلاك الفول البلدى موضع الدراسة على المستوى القومى فى ظل التحرر الإقتصادى ومدى تغير تأثير هذه العوامل عن الفترة السابقة لتطبيق سياسة التحررالإقتصادى تمهيداً للتعرف على إمكانيات الإكتفاء الذاتى منه ، وتبين من الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على المساحة المنزرعة بالفول البلدى هى نسبة صافى العائد الفدانى للفول البلدى إلى صافى العائد الفدانى للقمح فى السنة السابقة وتبين أيضاً التأثير الإيجابى لفترة التحرر الإقتصادى .

وفى دراسة "صفية محمد "[2]عن إستهلاك بعض البقول الجافة فى مصر أوضحت الدراسة أن متوسط الإستهلاك الفردى على مستوى الجمهورية من الفول الصحيح والمجروش بلغ نحو 1.26 كجم/ سنة على الترتيب خلال عام (90 – 91) فى حين بلغ فى المناطق الريفية أعلى متوسط للإستهلاك الفردى السنوى للفول الصحيح 7.6 كجم / سنة فى محافظة البحر الأحمر ، وللفول المجروش 6.1 كجم / سنة فى محافظة سوهاج ، بينما بلغ فى المناطق الحضرية أعلى متوسط للإستهلاك الفردى للفول الصحيح 5.8 كجم / سنة فى محافظة أسوان ، والفول المجروش 3.1 كجم / سنة فى محافظة سوهاج ، كما تم تقدير مرونة الطلب الدخلية للمحاصيل السابقة لكل من الريف والحضر حيث بلغت فى المناطق الريفية نحو 0.99 ، 0.01، وذلك للفول الصحيح والمجروش على الترتيب ، فى المناطق الحضرية ، وبالنسبة لمرونة الطلب الإنفاقية فى المناطق الريفية لنفس المحاصيل بلغت 0.99 ، 0.47 على الترتيب ، فى حين بلغت نحو 0.9 ، 0.38 على الترتيب فى المناطق الحضرية .

---

[1] كريمة عوض محمد ، (دكتور) ، يحيى محمد متولى (دكتور) ،**دراسة تحليلية لإقتصاديات محصولى الذرة الشامية والفول البلدى فى ضوء التحرر الإقتصادى** ،المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ،المجلد 6،العدد1 ،مارس 1996

[2] صفية عمر محمد (دكتور) ،سوسن عيسى ( دكتور ) ،**دراسة تحليلية لإستهلاك بعض البقول الجافة فى مصر** ،**مجلة العلوم الزراعية** ،جامعة المنصورة ، المجلد 21 ،العدد 3 مارس 1996 .

وفى دراسة " سليمان وعثمان " [1]عن دور بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى إنتاج بعض الحاصلات الهامة فى جمهورية مصر العربية ، أوضحت الدراسة أن القروض الزراعية المنصرفة لمحصول الفول البلدى تأرجحت بين الزيادة والنقصان خلال الفترة ( 1980 – 1994 ) ، وإنها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوية معنوى إحصائياً بلغ نحو 7447 ألف جنيه ، أى بمعدل زيادة سنوية 19.5 % من المتوسط السنوى لإجمالى القروض الزراعية للفول البلدى والبالغ نحو 38.150 مليون جنيه ، وبلغ معامل الإختلاف نحو 9.4 % ، مما يشير إلى التقلب الشديد فى إجمالى هذه القروض ، وتبين من دراسة العلاقة بين الإئتمان الفدانى لمحصول الفول البلدى وتكاليف إنتاجه أنه إذا زادت تكاليف الفدان بمقدارجنيه واحد فإن الإئتمان الفدانى لهذا المحصول سوف يزداد بنحو 0.36 جنيهاً ، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 78 % من التغيرات فى الإئتمان الفدانى لهذا المحصول ترجع إلى التغيرات فى تكاليف إنتاج الفدان ، حيث أوضحت الدراسة أنه لم تثبت معنوية العلاقة بين كل من مقدار الإئتمان الفدانى والإنتاجية الفدانية لهذا المحصول .

وفى دراسة " عوض وأخرون "[2] عن تقييم أثر سياسة التحرر الإقتصادى على المتغيرات الإنتاجية والإقتصادية لمحصول الفول البلدى ، أوضحت الدراسة أن متوسط الرقعة التى تزرع بالفول سنوياً خلال الفترة (1991– 1997) بلغت حوالى 324 ألف فدان وبلغ ناتجها المتوسط حوالى 2.2 مليون أردب، ولقد زادت النسبة المئوية للإكتفاء الذاتى من محصول الفول البلدى من 8.4 % عام (1991– 1992) إلى نحو 91.7 % عام 1996/ 1997 ، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالى تزايد الرقعة المنزرعة والإنتاجية الفدانية والناتج الكلى والسعر المزرعى بالإسعار الجارية والتكاليف الكلية وصافى العائد للفدان بحوالى 23 % ،11 %،36 % ، 320 % ، 548 % ، 320 % على الترتيب، بينما تناقص السعر المزرعى بالأسعار الثابتة بحوالى 12 % لمتوسط فترة المقارنة ( 1994 – 1997) والتى تمثل فترة مابعد التحرر الكامل عن متوسط فترة الإساس (1975– 1985) .

---

[1] مكادى سليمان (دكتور) ،محمد عثمان (دكتور ) ، **تحليل بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى إنتاج بعض الحاصلات الهامة فى جمهورية مصرالعربية** ،المؤتمر الخامس للإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ،قسم الإقتصاد الزراعى – كلية الزراعة ،جامعة المنصورة 23 – 24 إبريل 1996 .

[2] عادل يوسف عوض،شحاتة عبد المقصود السيد غنيم ، فاطمة محمد عبد الله ( دكاترة ) ،**تقييم أثر سياسة التحرر الإقتصادى على المتغيرات الإنتاجية والإقتصادية لمحصول الفول البلدى** ،المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ،المجلد 11، العدد1 ، مارس 2001 .

وفى دراسة " نبوية موسى"[1] عن أثر سياسات الإصلاح الإقتصادى على بعض المتغيرات الإقتصادية لمحصول الفول البلدى حيث كان هدف الدراسة التعرف على العوامل التى تؤثر فى إنتاج وإستهلاك الفول البلدى وكذلك الكفاءة التسويقية على المستوى القومى فى ظل ظروف التحرر الإقتصادى تمهيداً للتعرف على إمكانيات زيادة الإكتفاء الذاتى من محصول الفول البلدى ، وبينت الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على المساحة المنزرعة بالفول البلدى هى نسبة صافى العائد الفدانى للفول البلدى إلى صافى العائد الفدانى للقمح فى السنة السابقة وتبين أيضاً التأثير الإيجابى لفترة التحرر .

وفى دراسة "حمد وشحاتة "[2] عن إقتصاديات محصول الفول البلدى فى الزراعة المصرية ، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن هناك إختلاف وتفاوت بين ترتيب أهم المحافظات المنتجة للمحصول من حيث المساحة المنزرعة ومتوسط الغلة الفدانية . كما أتضح وجود فروق معنوية بين المحافظات المنتجة للفول البلدى من متوسط الغلة الفدانية خلال الفترة الفترة( 1993– 2000) ، وتبين من الدراسة أن شروط التبادل للزراع المنتجين لمحصول الفول البلدى أتسمت بعدم الإستقرار، كما إنها بصفة عامة إتجهت للإنخفاض خلال الفترة ( 1997– 2000) حيث إنخفضت من حوالى 55.44 % عام 1979 إلى حوالى 21.18 % عام 2000 بنسبة إنخفاض بلغت حوالى 78 % وبمتوسط سنوى بلغ حوالى 35.80 % خلال فترة الدراسة ، ويلاحظ بصفة عامة شروط التبادل كانت تنخفض عن 100 بما يعنى إنها كانت تتجه فى غير صالح الزراع المنتجين لمحصول الفول البلدى خلال فترة الدراسة ، وهو الأمر الذى يعنى أن الأسعار التى يتقاضاها الزراع نظير بيع إنتاجهم كانت أقل من تلك التى يدفعونها نظير حصولهم على مستلزمات الإنتاج من خارج القطاع الزراعى وهو مايعنى زيادة العبء على الزراع المنتجين لهذا المحصول الهام .

وقد أظهرت نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية وذلك من خلال إجراء مقارنة بين فترتى التحرر (1982– 1985)، (1994– 1997) حيث تبين من معامل الحماية الأسمى للنواتج تزايد ما يحصل عليه المزارع من ناتجه بالسعر العالمى من الفول البلدى من 44% إلى 68% وهذه النسبة تؤكد أن سياسة التحرر الإقتصادى تعتبر حافز إيجابى لمزارعى الفول البلدى ، كما إنها ساعدت على

---

[1] نبوية السيد موسى (دكتور) ، **أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على بعض المتغيرات الإقتصادية لمحصول الفول البلدى**،المجلة المصرية للعلوم التطبيقية ،المجلد 16 ،العدد 12 ، 2001 .

[2] السيد هاشم محمد حمد (دكتور) ، جابر احمد بسيوني شحاته (دكتور) ، **دراسة اقتصادية لمحصول الفول البلدى فى الزراعة المصرية ،المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى** ، المجلد 13 ، العدد 1 ،مارس 2003 .